الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025

تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

حقّ المياه في العراق

في ظلّ التغيُّرات المناخية

زهرة ثائر أحمد الفضلي

الباحثة زهرة ثائر أحمد

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

حظي إعداد هذا التقرير، بما في ذلك المشاورات الوطنية التي نُظّمت في إطار تحضيره، بدعم من جمعية حماة نهر دجلة

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلّ إصدار على حقٍّ معيّنٍ وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميّين، وممثّلي الحكومة في كلٍّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقّ فِي المياه. وقد اعدّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّة للدعوة إلى إعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلّف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

http://www.annd.org

يُحظّر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذنٍ خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot für die Welt | Norwegian People's Aid

حقّ المياه في العراق

في ظلّ التغيُّرات المناخية

زهرة ثائر أحمد الفضلي
باحثة

باحثة علمية حاصلة على شهادة الماجستير في جغرافية الموارد المائية من جامعة البصرة عام 2024، مع اهتمام واسع بالجانب العلمي والاجتماعي والثقافي. تمتلك خبرة عملية في المجالات البيئية والثقافية من خلال العمل التطوعي والمهني. عضو في مجلس إدارة منظمة حماة نهر دجلة في العراق، المعنية بالقضايا البيئية والهيدرولوجية، والمساهمة في حماية الموارد المائية وتعزيز الوعي البيئي.كما تعمل في مؤسسة قنطرة الثقافية، حيث يتركز عمل المؤسسة على أحياء المشهد الثقافي والتراثي والفني في محافظة البصرة.

المحتويات

مقدّمة عامة	06
حقّ المياه في العراق (سياق تأريخي)	09
العوامل المُؤثِّرة في حقّ المياه	10
تدهور الخصائص الكمّية والنوعية للمياه العذبة	14
انعكاسات تدهور الموارد المائية	19
دور منظّمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقّ المياه	22
الاستنتاجات والتوصيات	23
الشكر والتقدير	25
المراجع	26

01

المقدّمة

يُمثّل الماء أحد أبرز الحقوق الأساسية التي أقرّتها المواثيق الدولية، وذلك لكونه عنصرًا جوهريًا للحياة الكريمة والتنمية المستدامة. وقد أكّدت مفوّضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان أنَّ «الحقّ في المياه لا غنى عنه لعيش حياة كريمة، وهو شرط أساسي لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى» (United Nations، 2003)، مُشدِّدَةً على ضرورة توفير مياه كافية وآمنة وميسورة الكلفة للاستخدامات الشخصية والمنزلية.

وعلى الرغم من أنَّ العراق يُعرَف تاريخيًا ببلاد الرافدَيْن لاعتماده شبه الكلّي على نهرَيْ دجلة والفرات بنسبةٍ تَصِلُ إلى 93–98% من موارده المائية (Iraq Energy Institute، 2018)، إلاّ أنَّه يُواجِه تحدّيات جسيمة نتيجة المناخ الجافّ، وشحّ الموارد المائية الأخرى، وتراجُع تدفّقات الأنهار بسبب التغيُّرات المناخية والمشاريع الهيدروليكية في دول المنبع، إضافةً إلى النموّ السكاني والطلب المتزايد من القطاعات الزراعية والصناعية. وبما أنَّ العراق دولة مصبّ، فقد برزت صعوبات حقيقية في إدارة الموارد المائية وتوزيعها بعدالة وكفاءة.

تتقاسم ستّ دول حوضَيْ دجلة والفرات (تركيا، وإيران، وسوريا، والعراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية). ينبع نهر دجلة من تركيا وإيران، فيما ينبع نهر الفرات من تركيا ويُغذّيه جزئيًا كلٌّ من سوريا والعراق. ثمّ يلتقي النهران في شمال محافظة البصرة ليُشكّلا نهر شطّ العرب الذي يصبّ بالنهاية في الخليج العربي (الشكل 1).

الشكل 1: خريطة مجرى نهرَيْ دجلة والفرات

المصدر: (UN-ESCWA, 2013) (Ala et al., 2020)

ينبع نهر دجلة من جنوب شرق تركيا، وتُسهِم تركيا بحوالي 51% من مياه نهر دجلة، فيما تأتي 10% من إيران. أمّا نهر الفرات فيتكوّن من التقاء نهرَيْ كاراه سو ومراد سو في تركيا، ويُسهِم كلٌّ من تركيا وسوريا والعراق في تغذيته بنِسَب تُقدَّر بـ 88% و10% و2% على التوالي (Al-Asadi & Alhello, 2019).

شهدَ العراق نموًّا سكّانيًا كبيرًا منذ سبعينيات القرن الماضي. فسُجِّلَ نموٌّ سكّاني من 12.4 مليون نسمة عام 1978 إلى 45.4 مليون نسمة عام 2024 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024). ومن المتوقّع أن يَصِل العدد إلى 60 مليون نسمة بحلول عام 2035 (Iraq Energy Institute, 2018).

إذًا، على الصعيد الديموغرافي، تجلّت في العراق قفزةٌ سكّانية كبيرة في الفترة المذكورة. ويؤدّي هذا النموّ، إلى جانب التوسُّع الزراعي والصناعي، إلى ضغطٍ غير مسبوق على الموارد المائية. فقد بَلَغَ إجمالي السحب المائي عام 1990 نحو 42.8 كلم^3، خُصِّصَ 92% منه للزراعة، و3% للاستخدام المنزلي، و5% للقطاع الصناعي (Iraq Energy Institute, 2018). وخلال السنتَيْن 2022–2023، انخفضَ إلى 33.1 كلم^3 (الجدول 1) نتيجة تراجُع تدفّق المياه العذبة في الأنهار مع إعادة التوزيع على النحو التالي: 61% للزراعة، و20% للاستخدامات المنزلية، و7% للصناعة، و12% للاستخدامات البيئية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024).

الجدول 1: الكمّيات والنسب المئوية للاستخدامات المائية للسنة المائية 2022-2023

نوع الاستخدام	المجموع (كلم3/سنة)	% النسبة المئوية
زراعي	20.132	61
منزلي	6.753	20
صناعي	3.835	7
بيئي	3.835	12
المجموع	33.141	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024)

تُقدَّر تغطية خدمات المياه بنحو 93.9% (23,795,812 نسمة) في المناطق الحضرية و73.4% (8,767,678 نسمة) في المناطق الريفية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024)، إلاّ أنّها غالبًا ما تُقدَّم لساعات محدودة وبنوعية رديئة وغير صالحة للشرب. كذلك، أدّى ضعف الوعي بندرة المياه إلى ارتفاع الاستهلاك المنزلي ليبلغ 392 لترًا في اليوم للفرد الواحد، مُتجاوِزًا المعدّل العالمي البالغ 200 لتر/يوم/فرد (Iraq Energy Institute, 2018).

يتميّز العراق بوجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ بلغت حوالي 94.390 كلم2 خلال سنة 2020 (الجدول 2) من أصل مساحة العراق الكلّية البالغة 434.128 كلم2 (World Bank, 2025). وشهدَ القطاع الزراعي تدهورًا ملحوظًا قبل عام 2000 نتيجة استخدام أساليب الريّ التقليدية وارتفاع ملوحة المياه، ما أدّى إلى تملُّح التربة وانخفاض الإنتاجية. وتفاقمت الأزمة بعد عام 2003 نتيجة الإهمال الحكومي وتزايُد الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية. وفي عام 2015، بدأت الحكومة باتّخاذ خطوات لدعم الزراعة من خلال تقديم الحوافز للمزارعين، ما ساهمَ في تحسين الإنتاج نسبيًا.

الجدول 2: مساحة الأراضي الزراعية (كلم2) في العراق خلال الفترة 1970-2020

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
مساحة الأراضي الزراعية (كلم2)	89930	92850	94390	94650	92300	91000	85000	88400	82200	92690	94390

المصدر: (World Bank, 2025)

أمّا بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فقد استهلكت المصانع خلال عام 2023 حوالي 372,995 م³/يوم من المياه العذبة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024) مع استحواذ القطاع النفطي على النصيب الأكبر، إذ يتطلّب إنتاج برميل نفط واحد 3–5 براميل ماء (منظّمة البرلمان العراقي، 2021). ومع معدّل إنتاج يومي بلغَ 4.12 مليون برميل عام 2023 (OPEC, 2025)، قُدِّرَ استهلاك المياه في الصناعة النفطية بحوالي 16,480 مليون برميل/يوم (2.619 كلم³/سنة).

1.1 مشكلة الدراسة:

يُصنَّف العراق ضمن أكثر خمس دول تأثُّرًا بالتغيُّرات المناخية عالميًا، ما يجعله عرضة لتدهور متزايد في موارده المائية العذبة. ومن هنا، تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي: ما أثر التغيُّرات المناخية على حقّ المياه في العراق؟ وتنشأ من هذا السؤال الرئيسي عدّة تساؤلات فرعية، أبرزها ما يأتي:

- ما أبرز العوامل المُؤثِّرة في حقّ المياه إلى جانب التغيُّر المناخي؟
- ما مدى تدهور مياه نهرَيْ دجلة والفرات في ظلّ هذه التغيُّرات؟
- ما انعكاسات تدهور الموارد المائية على الزراعة، والأهوار، والنساء، والصراعات الداخلية؟

2.1 جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مزيجٍ من البيانات المنشورة في مصادر حكوميةٍ رسمية (مثل الجهاز المركزي للإحصاء)، ومصادر دولية (World Bank, UN, OPEC)، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات العلمية الموثوقة. ونظرًا لصعوبة الحصول على بيانات غير منشورة، تمَّ الاعتماد على أحدث الإحصاءات والتقارير المتاحة لتقديم صورة دقيقة عن الوضع المائي في العراق.

3.1 منهجية الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي لتحليل السياق التاريخي والواقعي، والمنهج الكمّي لاستخلاص العلاقات بين المتغيّرات السكّانية والهيدرولوجية والمناخية، فضلاً عن التنبّؤ بالاتّجاهات المستقبلية. ويُتيح هذا الجمع بين المنهجَيْن وصفًا دقيقًا للوضع الراهن وتفسيرًا أعمق لارتباطاته بالحقّ في المياه.

02

حقّ المياه في العراق (سياق تأريخي):

ارتبطَ تاريخ العراق ارتباطًا وثيقًا بالمياه منذ العصور القديمة، إذ نشأت أولى الحضارات على ضفاف دجلة والفرات في ما عُـرِفَ ببلاد النهرَيْن أو ما بين النهرَيْن (Mesopotamia). فقد أنشأ العراقيون القدماء أولى منظومات الـريّ في التاريخ، التي شملت بناء السدود وحفر القنوات وتنظيم عمليات توزيع المياه. وقد تجسَّدَ هذا الاهتمام في شريعة حمورابي التي تضمّنت أوّل قوانين المياه، مكتوبةً على الألـواح الحجرية، وتحديدًا في المواد 53–56 (قاشا،2007؛ Ostrom,1990). وأَوْلى السومريون عنايةً كبيرة لصيانة شبكات الـريّ، فيما ركَّزَ الآشوريون على بناء السدود وتطوير بنيتها. ومع بروز الحضارة الإسلامية، اعتُبِرَت المياه موردًا مشتركًا وفق أحكام الشريعة، وتمَّ تعزيز شبكات الـريّ، خاصّةً في العهد العباسي. وفي العهد العثماني، جرى تنظيم ملكية الأراضي عبر قانون الطابو، إلى جانب تأسيس إدارة مركزية للإشراف على شبكات الـريّ (حمودي وعيادة، 2015).

ومع بداية العهد الملكي، شهدَ العراق تحديثًا جوهريًا في قوانين المياه، أبرزها قانون الريّ لعام 1923. وفي السياق الدولي، برزت عدّة اتّفاقيات لتنظيم استغلال نهرَيْ دجلة والفرات باعتبارهما نهرَيْن عابرَيْن للحدود، من أهمّها معاهدة لوزان (1923)، ثمّ اتّفاقية 1946 بين العراق وتركيا التي ضمنت إطلاع العراق على المشاريع التركية في حوضَيْ النهرَيْن (العساف وعلي، 2004). وفي عـام 1975، وُقِّـعَـت معاهدة الجزائر بين العراق وإيران لترسيم الحدود المائية في شطّ العرب وفق خطّ التالوك، لكنَّها لم تتطرّق إلى تقاسم الحصص المائية (الفضلي، 2024). كذلك، وُقِّعَت عام 1989 اتّفاقية تقاسُم مياه الفرات بين سوريا والعراق، التي منحت العراق 58% وسوريا 42% من الإيرادات المائية (FAO, 2004).

وشهدت العقود اللاحقة تطوُّرات تشريعية مهمّة، من بينها القانون رقم 12 لسنة 1995 الذي نظَّمَ إدارة شبكات الريّ والبزل وتشغيلها وألقى مسؤولية الصيانة على المزارعين (حمودي وعيادة، 2015)، بالإضافة إلى تشريعات أخـرى متفرّقة، مثل قانون صيانة الأنهار من التلوّث (1967)، وقانون الحفاظ على المياه (2001)، وقانون تحسين البيئة (2009). أمّا في عام 2004، فقد أُسِّسَت وزارة الموارد المائية كوزارة مستقلّة بدلاً من ارتباطها السابق بمجلس قيادة الثورة، لتتولّى إدارة الـمـوارد المائية وتوزيعها بشكل مؤسّسي (رشيد، 2017). وفـي عـام 2017، صـدرَ قانون الـريّ الـذي وضعَ أُسُس توزيع الحصص المائية وصيانة البنية التحتية، تحت إشراف الوزارة.

رغم هذه الجهود، لا يمتلك العراق حتّى الوقت الراهن قانونًا وطنيًا شاملاً للمياه، بل يعتمد على تشريعات متفرّقة وإطـار مؤسّسي معقّد يشمل عـدّة وزارات مع البلديات والمحافظات (معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، 2023). ويعكس هذا التشتُّت القانوني والمؤسّسي الحاجةَ الماسّة إلى إصلاحات تشريعية تُـواكِـب التحدّيات المائية الراهنة، وتُؤكِّـد على المياه بوصفها حقًّا إنسانيًا أساسيًا في ظلّ الضغوط المناخية والسياسية.

03

العوامل المُؤثِّرة في حقّ المياه في العراق:

يُواجِه العراق جملةً من العوامل الطبيعية والبشرية التي أثّرت بصورة مباشرة في حقّه المائي، إذ أدّى النموّ السكّاني المتزايد في حوضَيْ دجلة والفرات، والبالغ حوالي 52.4 مليون نسمة (الجدول 3)، أكثر من نصفهم داخل العراق بما يقارب 28.6 مليون نسمة، إلى تصاعد الطلب على المياه العذبة، سواء للاستخدامات المنزلية التي يستهلك الفرد فيها يوميًا ما بين 250 و350 لترًا، أو للاستخدامات الزراعية التي تستحوذ على الحصّة الأكبر. وقد زادَ التوزيع السكّاني غير المتوازن من شدّة الضغط، لا سيّما وأنّ معدّل النموّ السكاني السنوي في العراق يَصِل إلى 2.7% (الجدول 3)، وهو الأعلى مقارنةً بدول الحوض الأخرى.

ومع تزايد الحاجة الغذائية، توسّعت الرقعة الزراعية على نطاق واسع، إذ خصَّصَ العراق أكثر من 3.3 مليون هكتار للزراعة المروية (الجدول 3)، مقابل مشروعات ضخمة مثل مشروع GAP في تركيا ومشاريع الريّ الأخرى في سوريا وإيران؛ الأمر الذي رفعَ معدّلات الاستهلاك المائي إلى نحو 10–15 ألف م^3 للهكتار سنويًا. وأدّى هذا التوسُّع الزراعي، في ظلّ محدودية الموارد، إلى تفاقم الفجوة المائية في العراق.

الجدول 3: الطلب على المياه من حيث عدد السكّان والمناطق المروية في بلدان حوض نهرَيْ دجلة والفرات

الدولة	حوض النهر	عدد السكّان (بالمليون)	الاحتياجات المائية (لتر/شخص)	معدّل النموّ السكّاني	مساحة الزراعة الكلّية (مليون هكتار)	المنطقة المروية	الاحتياجات المائية (مليون م3/هكتار)	معدّل النموّ الزراعي
تركيا	دجلة	3.47	250	1.3	0.54	57,000	10,000 - 12,000	%5.7
	الفرات	7.15			0.91	103,000		
	المجموع/ المعدّل	10.62			1.45	409,655	11,000	
إيران	دجلة	7.50	250	1.4	1.08	373,900	10,000 - 12,000	%2.2
	المعدّل						11,000	
سوريا	الفرات	5.69	350	2.5	0.64	240,000	10,000 - 12,000	%2.6
	المعدّل						11,000	

العراق	دجلة	18.40	350	2.7	2.20	1,166,880	13,000 -	%0.95
	الفرات	10.20			1.00	549,120	15,000	
	المجموع/ المعدّل	28.60			3.20	1,716,00	14,000	

المصدر: (Al-Asadi, 2017)

على الصعيد المناخي، ترافقت الزيادة السكّانية مع تأثيرات واضحة للتغيُّرات المناخية. وظهرت هذه التأثيرات من خلال ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدّلات الأمطار. فقد أظهرت البيانات المناخية للمدّة 1980–2020 أنّ المعدّل الحراري ارتفعَ تدريجيًا ليَصِلَ في البصرة إلى 27.9°م عام 2020، بينما سَجَّلَ في الموصل 21.1°م، وفي بغداد 23.4°م، وفي الأنبار 20.1°م (الجدول 4).

الجدول 4: درجات الحرارة في المحطّات العراقية خلال الفترة 1980-2020

السنة / المحافظة[1]	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	المعدّل العام
الموصل	19.6	19.8	20.0	19.9	20.9	24.9	22.3	-	21.425	21.1
الأنبار	19.4	18.9	19.8	20	20.45	19.9	22.7	19.75	20.85	20.1
بغداد	22.3	22.6	22.7	22.7	23.1	23.3	25.3	24.7	24.2	23.4
البصرة	25.2	25.4	25.9	26.0	26.7	26.6	27.9	27.7	27.9	26.5

المصدر: (الحميداوي، 2023) (الفضلي، 2024)

الشكل 2: درجة الحرارة في العراق خلال الفترة 1980-2020

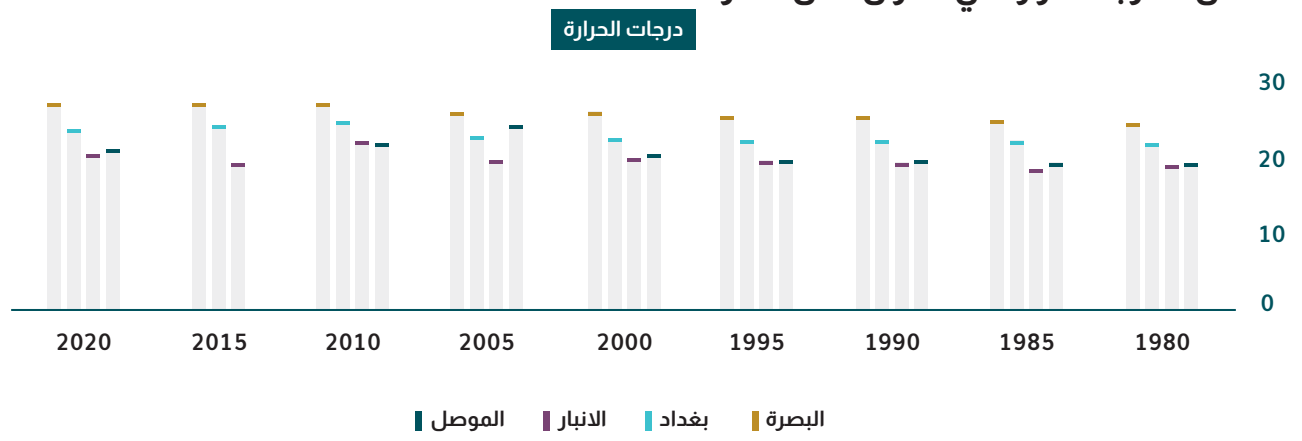

المصدر: الجدول 4

تتمثّل أشكال التساقط الجوّي في العراق بشكل رئيسي بالأمطار، والثلوج خلال فصل الشتاء في المناطق الشمالية. وعلى عكس درجات الحرارة، اتّخذت معدّلات الأمطار منحنى تنازليًا، إذ بلغَ مجموعها السنوي للمدّة نفسها 2904 ملم في الموصل، و1065 ملم في بغداد، و1035 ملم في الأنبار، فيما لم يتجاوز 147 ملم في البصرة (الجدول 5). بالتالي، يبرز التباين الكبير بين الشمال الغزير بالأمطار والجنوب شبه الجافّ. وانعكست هذه التحوُّلات المناخية بشكل مباشر على كمّية المياه المتدفّقة في النهرَيْن، فأدّت إلى تفاقُم موجات الجفاف المتكرّرة.

1. تمّ اختيار بيانات درجة الحرارة والأمطار اعتمادًا على منهجية علمية ترتكز على الخصائص الهيدرولوجية لنهرَيْ دجلة والفرات؛ إذ تُمثّل الموصل والأنبار نقطتَيْ الدخول الرئيسيتَيْن للنهرَيْن إلى الأراضي العراقية، بينما تتّصف بغداد بالتقاء نهر ديالى بنهر دجلة، إلى جانب الاعتماد على البصرة كونها محافظة المصبّ لكلٍّ من النهرَيْن وتكوين نهر شطّ العرب. تعذّر توفير بيانات لمحافظتَيْ ميسان وذي قار.

الجدول 5: قِيَم الأمطار (ملم/سنة) في المحطّات العراقية خلال الفترة 1980-2020

السنة / المحافظة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	المجموع
الموصل	542.9	301.4	256.6	296.2	272.8	294.5	240.6	292.7	406.9	2904.6
الأنبار	139.9	122.1	96.1	230.2	84.4	72.7	109.0	41.9	138.3	1034.6
بغداد	138.1	91.5	123.8	96.7	67.6	108.2	92.5	190.9	155.6	1064.9
البصرة	167	297	247	214	127	174	65	87	92	1470
المجموع	987	812	723.5	837.1	551.8	649.4	507.1	612.5	792.8	6474.1

المصدر: 1.(الحميداوي، 2023) ؛ 2.(الفضلي، 2024)

الشكل 3: اتّجاه تغييرات الأمطار في العراق خلال الفترة 1980-2020

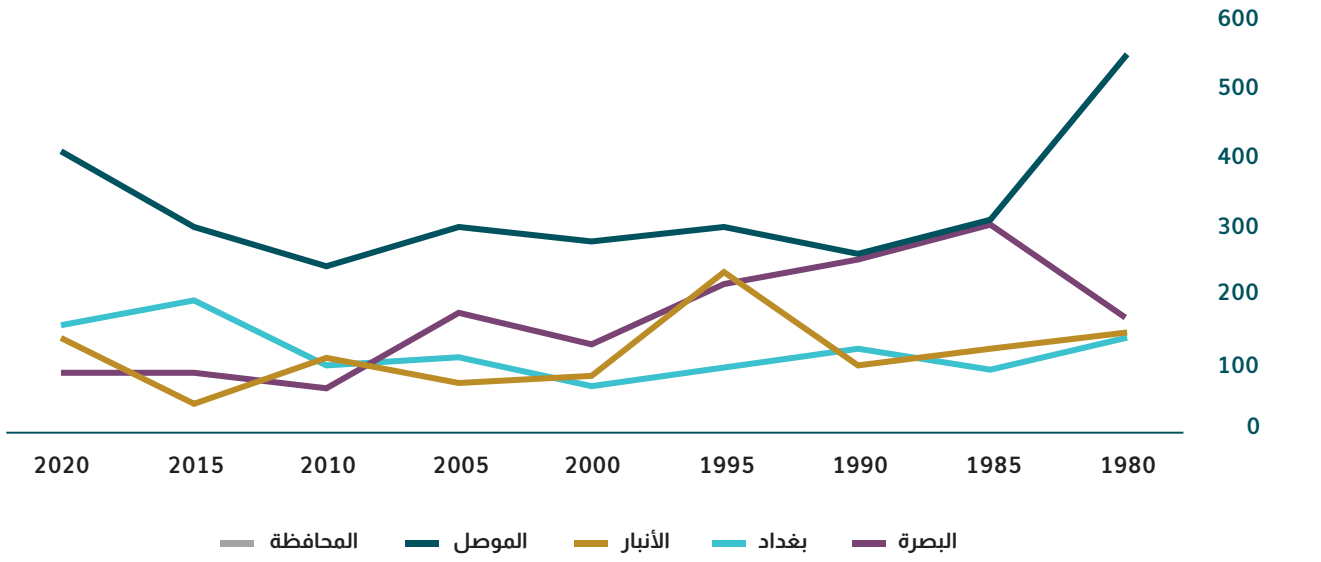

المصدر: الجدول 5

أمّا على المستوى الهيدروليكي، فقد استثمرت دول الجوار موارد النهرَيْن بشكل واسع عبر بناء السدود والخزّانات الكبرى. فشرعت تركيا منذ سبعينيات القرن الماضي بمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، بسعة تخزينية إجمالية تجاوزت 105.03 كلم^3 وشملت سدّ أتاتورك الذي يُعَدّ من أكبر سدود العالم، في حين أقامت إيران منظومة خزّانات تَصِل سعتها إلى 41.8 كلم^3. وأنشأت سوريا ثلاثة سدود رئيسية على الفرات، بسعة إجمالية بلغت 13.7 كلم^3. أمّا العراق فقد سعى منذ مطلع القرن العشرين إلى تطوير منظومته المائية، فأنشأ سدّة الهندية على الفرات عام 1918، وسدّة الكوت على دجلة عام 1939، ثمّ تبِعتها مشاريع كبرى مثل سدود حمرين والموصل والعظيم، لتَصِل السعة التخزينية الإجمالية إلى 136 كلم^3 (Al-Asadi, 2017). ولكنَّ هذه الجهود ظلّت غير كافية لموازنة تأثير المشروعات الإقليمية الضخمة التي حدّت من كمّية المياه الواصلة إلى العراق.

في البُعد السياسي، اتّسمت الدبلوماسية المائية العراقية بالضعف النسبي، حيث لم تُبرَم اتّفاقيات مُلزِمة مع دول المنبع باستثناء سوريا، بينما امتنعت كلٌّ من تركيا وإيران عن المصادقة على اتّفاقية الأمم المتّحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، حتّى أنَّ تركيا عارضتها بشكل واضح. وعلى الرغم من امتلاك العراق أوراق ضغط اقتصادية مهمّة كونه سوقًا

رئيسيةً لصادرات تركيا التي بلغت حوالي 18.9 مليار دولار عام 2023 (البنك المركزي العراقي، 2023)، ولإيران التي وصلت صادراتها غير النفطية إلى 11.8 مليار دولار عام 2025 (Abdi, 2025)، إلاّ أنَّ غياب الكفاءات التفاوضية المتخصّصة أضعفَ الموقف التفاوضي وأدّى إلى نتائج لا تتناسب مع حجم التحدّيات.

على الصعيد الداخلي، تعتمد وزارة الموارد المائية استراتيجية وطنية أُعِدَّت عام 2014 للمدّة 2015–2035، وعُرِفَت باستراتيجية الموارد المائية والأرضية في العراق (SWLRI). ورغم أهمّيتها في رسم الخطوط العامّة لإدارة المياه، غير أنَّها تضمّنت عدّة ثغرات، أبرزها افتراض ورود 35 مليار م³ سنويًا من دول الجوار من دون وجود اتّفاق مُلزِم، واعتمادها على بيانات قديمة تعود لحقبة ثمانينيات القرن الماضي، فضلاً عن إغفالها لسيناريوهات التغيُّر المناخي. ولم تتضمّن الاستراتيجية حلولاً واضحة لتوزيع الحصص المائية بين المحافظات أو بين المزارعين، كما أنَّها تجاهلت مشكلة كفاءة الريّ التي لا تتجاوز 30%، بينما افترضت الاستراتيجية إمكانية رفعها إلى 35%. ولم يتحقّق التكثيف الزراعي المُخطَّط بنسبة 120%، إذ لم تتجاوز النسبة الفعلية 50%، فضلاً عن فقدان كمّيات هائلة من المياه داخل الأهوار الجنوبية تَصِل إلى نحو 8 مليار م³ سنويًا. ومن المُلاحَظ أنَّ هذه الاستراتيجية لم تخضع للتحديث منذ أكثر من عشر سنوات، رغم أنَّ المعايير الدولية تقتضي مراجعتها كلّ خمس سنوات لمواكبة المستجدّات المناخية والسياسية والاقتصادية (Al-Ansari et al., 2023).

إنَّ تداخُل هذه العوامل السكّانية والزراعية والمناخية والهيدروليكية والسياسية والمؤسّسية جعلَ من قضية حقّ المياه في العراق أزمةً مركّبة تتجاوز حدود الإدارة التقليدية، وتستلزم مقاربة شاملة قائمة على تعزيز الدبلوماسية المائية، وتطوير البنى التحتية، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتبنّي خطط متجدّدة تتكيّف مع التغيُّرات المناخية والضغوط الإقليمية.

04

تدهور الخصائص الكمّية والنوعية للمياه العذبة:

يمتدّ حوضا دجلة والفرات على مساحة واسعة تُقدَّر بنحو 938,305 كلم² (الجدول 6)، ممّا يجعلهما من أبرز الأحواض المائية العابرة للحدود في جنوب غرب آسيا. ويشغل العراق المساحة الأكبر من حوض دجلة بمقدار 292,000 كلم² من أصل 375,000 كلم²، بينما تُعَدّ سوريا الأصغر بمساحة 1,000 كلم². وتُساهِم تركيا بأكبر كمّية من التصريف المائي بما يُقارِب 21.93 كلم³/سنة، في حين تكاد مساهمة سوريا تكونَ معدومة.

أمّا حوض الفرات فيغطّي مساحةً قدرها 439,000 كلم² (الجدول 6). ويُشارك العراق فيها بنحو 206,000 كلم²، بينما يُساهِم الأردن بالحصّة الأصغر التي لا تتعدّى 132 كلم². وتحتلّ تركيا موقع المصدر الرئيسي لمياهه بنسبةٍ تَصِل إلى 88%، في حين تظلّ مساهمات السعودية والأردن شبه معدومة. وينبثق من التقاء النهرَيْن في الجنوب نهر شطّ العرب الذي تبلغ مساحة حوضه الكلّية 938,305 كلم²، حيث يمتلك العراق الحصّة الأكبر بواقع 498,800 كلم²، بينما تبقى تركيا الأعلى مُساهَمةً في تغذيته مائيًا بحوالي 50.43 كلم³/سنة.

الجدول 6: الدول والمُعامِلات الأساسية لحوضَيْ دجلة والفرات

النهر	الدولة	مساحة الحوض (كلم²)	النسبة المئوية	المعدّل العام للتصريف (كلم³/سنة)	النسبة المئوية	طول المجرى (كلم)	النسبة المئوية لطول المجرى
دجلة	تركيا	45,000	12	21.93	51	400	21.6
	العراق	292,000	54	16.77	39	1418	76.6
	إيران	37,000	33.8	4.3	10	0	0
	سوريا	1,000	0.2	0	0	32	1.8
	المجموع	375,000	100	43	100	1850	100
الفرات	تركيا	123,000	28	28.5	88	1230	41
	العراق	206,000	47	0.7	2.0	1060	35
	سوريا	96,800	22	3.2	10	710	24
	السعودية	13,068	2.97	0	0	0	0
	الأردن	132	0.03	0	0	0	0
	المجموع	439,000	100	32.4	100	3000	100

شطّ العرب	تركيا	168,200	17.93	50.43	47.71	-	-
	العراق	498,800	53.16	17.47	16.53	85+115	100
	إيران	160,305	17.09	34.60	32.73	85	42.5
	سوريا	97,800	10.42	3.20	3.03	-	-
	السعودية	13,068	1.39	0	-	-	-
	الأردن	132	0.01	0	-	-	-
	المجموع	938,305	100	105.7	100	200	-

المصدر: (Al-Asadi & Alhello,2019: 362)

تُشير بيانات التصريف السنوي خلال الفترة 1970–2022 إلى تراجُع واضح في تدفّقات الأنهار داخل العراق. فقد سَجَّلَ المعدّل العام لنهر دجلة في واسط حوالي 302 م³/ثا، مقابل 384 م³/ثا في ميسان (الجدول 7). وسُجِّلَت أعلى قيمة في ميسان عام 1970 (646 م³/ثا) وأدنى قيمة عام 2000 (262 م³/ثا). أمّا في واسط فسُجِّلت أعلى قيمة في عام 1970 (503 م³/ثا) وأدنى قيمة عام 2000 (134 م³/ثا).

أظهرَ نهر الفرات انخفاضًا مشابهًا، إذ بلغَ المعدّل العام للتصريف 535.4 م³/ثا في الأنبار، و320.7 م³/ثا في كربلاء، و226.3 م³/ثا في الناصرية. وسُجِّلَ أقصى تدفّق في الأنبار عام 1980 (945.3م³/ثا)، في حين سُجِّلَت أدنى قيمة عام 2020 (220.6م³/ثا). وسُجِّلَت أعلى معدّلات التصريف في كربلاء في عام 1970 (617.8م³/ثا)، وأدنى قيمة عام 2020 بحوالي 261م³/ثا. وسُجِّلَت أعلى المعدّلات في الناصرية أيضًا في عام 1970 (439.8م³/ثا)، وأدنى قيمة عام 2010 بحوالي 63م³/ثا.

الجدول 7: معدّلات التصريف (م3/ ثا) في محطّات نهرَيْ دجلة والفرات خلال الفترة 1970-2022

النهر	السنة / المحافظة	1970	1980	1990	2000	2010	2022	المعدّل العام
دجلة	واسط	503	421	262	134	200.91	*232.58	302.75
	ميسان	646	322	431	262	263	-	384.8
الفرات	الأنبار	828.5	945.3	285.3	538.4	394.5	220.6	535.4
	كربلاء	617.8	616.9	192.1	83.75	152.75	261	320.7
	الناصرية	439.8	497	111	186.75	63	60.25	226.3

المصدر: 1.(خلف، 2018)؛ 2.(الخزاعي، 2024)؛ 3.(الحسني، 2024)

* بيانات التصريف في سنة 2021

الشكل 4: تصريف نهرَيْ دجلة والفرات في المحطّات الهيدرولوجية

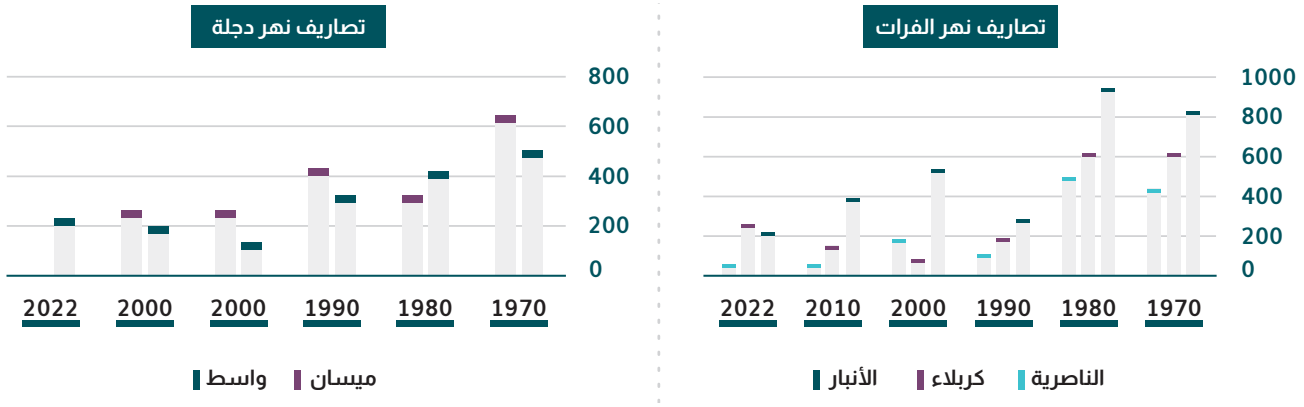

المصدر: الجدول 7

لم يقتصر انخفاض التصاريف المائية على دجلة والفرات، بل شملَ أيضًا نهر شطّ العرب. فقد سَجَّلَ المعدّل العام لتصريف النهر في ناظم قلعة صالح خلال المدّة 1977–2022 نحو 441.5 م³/ثا (الجدول 8)، وسُجِّلَت أعلى قيمة بين العامَيْن 1977–1978 (903 م³/ثا)، وأدناها بين العامَيْن 2017–2018 (56 م³/ثا)، وذلك نتيجة انخفاض تدفّق المياه العذبة في مجاري الأنهار، بالإضافة إلى قطع مصبّ نهر كارون من قِبَل الحكومة الإيرانية بعد عام 2009، الأمر الذي ساهمَ في خفض نسبة كبيرة من التصريف المائي في مجرى النهر كونه يُعَدّ من روافده الرئيسية.

الجدول 8: تصاريف المياه العذبة (م3/ثا) في نهر شطّ العرب في ناظم قلعة صالح خلال الفترة 1977-2022

السنة	1977-1978	1986-1987	1997-1998	2007-2008	2017- 2018	2021- 2022	المعدّل العام
المعدّل السنوي	903	759	606	246	56	79	441.5

المصدر: (الفضلي، 2024)

الشكل 5: معدّل التصريف السنوي لنهر شطّ العرب خلال الفترة 1977-2022

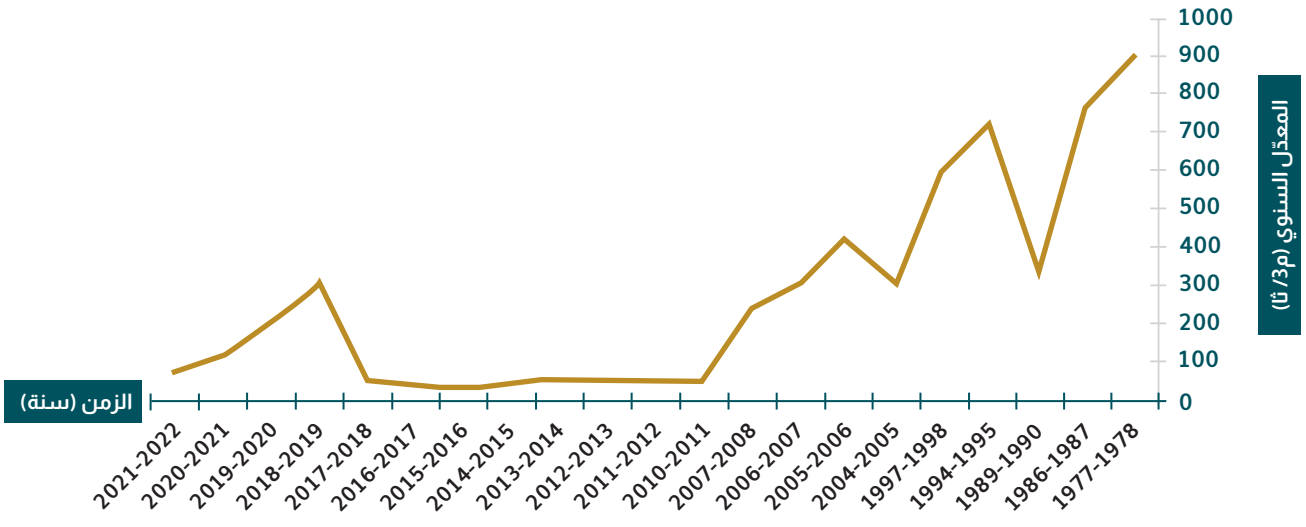

المصدر: (الفضلي، 2024)

تتّضح العلاقة الوثيقة بين التغيُّر المناخي وبين هذا التدهور الكمّي، حيث يزداد الانخفاض كلّما اتّجهنا جنوبًا، بفعل ارتفاع درجات الحرارة وقلّة الأمطار. ولكنَّ العوامل المناخية ليست وحدها السبب في هذا الوضع، إذ يُساهِم بناء السدود والمشاريع الهيدروليكية في دول المنبع، إلى جانب سوء الإدارة المحلّية وغياب العدالة في توزيع الحصص المائية، في تفاقم الأزمة.

أمّا من ناحية النوعية، فقد أسهمَ انخفاض التصاريف المائية في زيادة تركيز الملوّثات وتدهور جودة المياه. فالتخلّص من مياه الصرف الصحّي والمخلّفات الصناعية بدون مُعالَجة، إلى جانب الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الزراعية، أدّى إلى ارتفاع تراكيز الأملاح الذائبة الكلّية (TDS) في مياه الأنهار. وقد كشفت بيانات عام 2022 (الجدول 9) أنَّ قِيَم الملوحة في دجلة بلغت 752 ملغم/لتر عند واسط و821 ملغم/لتر في ميسان، بينما سجّلت في الفرات حوالي 431 ملغم/لتر في الأنبار و589 في كربلاء و630 ملغم/لتر في الناصرية. وفي شطّ العرب، بلغت التراكيز مستويات حرجة وصلت إلى 1319 ملغم/لتر عند القرنة، وقفزت إلى 26,484 ملغم/لتر في الفاو بفعل تداخل مياه الخليج المالحة وتراجع التصريف النهري. ويُظهِر التوزيع المكاني لتراكيز الأملاح ميلاً متزايدًا نحو الارتفاع كلّما اتّجهنا جنوبًا (الشكل 6)، الأمر الذي يعكس بوضوح أثر تداخل العوامل الهيدرولوجية والبشرية والمناخية على التدهور النوعي للمياه.

الجدول 9: تركيز المواد المذابة الكلّية TDS (ملغم/لتر) في نهر دجلة والفرات وشطّ العرب للسنة 2022

النهر	المحطّة	المعدّل السنوي
دجلة	واسط	751.67
	ميسان	820.5
الفرات	الأنبار	431
	كربلاء	589
	الناصرية	630
شطّ العرب	القرنة	1319
	السيبة	14600
	الفاو	26484

المصدر: 1. (الزبيدي، 2022) ؛ 2.(الجهاز المركزي للإحصاء، 2024) ؛ 3. (الحسني، 2024) ؛ 4. (الفضلي، 2024)

إنَّ استمرار تراجُع الموارد المائية في العراق، سواء من حيث الكمّية أو النوعية، يُمثّل مؤشّرًا خطيرًا على هشاشة الأمن المائي، ويؤكّد الحاجة الماسّة إلى إدارةٍ متكاملة تُوازِن بين الاستخدامات وتُقلّل من مصادر التلوّث، مع تفعيل الدبلوماسية المائية لمواجهة السياسات المائية لدول المنبع، وإيجاد حلول واقعية لمشكلة الملوحة في الجنوب العراقي.

الشكل 6: تراكيز الأملاح الذائبة الكلّية TDS (ملغم/لتر) في مياه أنهار دجلة والفرات وشطّ العرب خلال سنة 2022

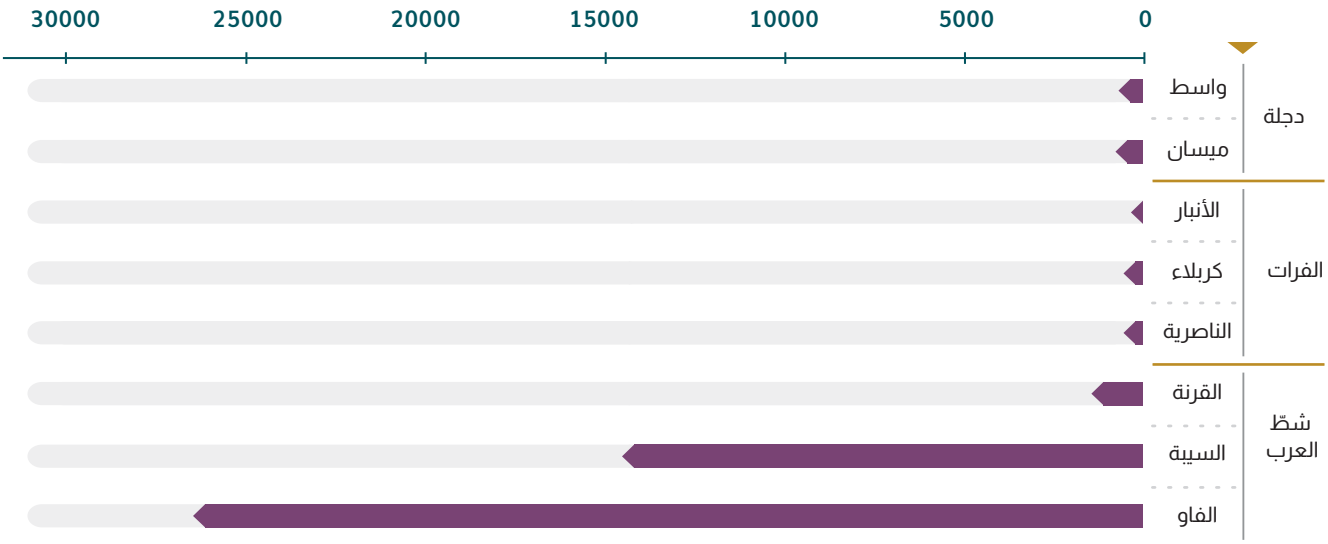

المصدر: الجدول 9

05

انعكاسات تدهور الموارد المائية:

شهدت الموارد المائية خلال العقود الأخيرة تدهورًا متسارعًا نتيجةً لعددٍ من العوامل الطبيعية والبشرية، ممّا انعكسَ سلبًا على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أدّت التغيُّرات المناخية، وبناء السدود في دول المنبع، وسوء الإدارة الداخلية للموارد المائية، إلى انخفاض كمّيات المياه الواردة إلى العراق وتراجع نوعيتها. وهذا التدهور شملَ جوانب عديدة، أهمّها تدهور الأراضي الزراعية. فتسبَّبَ تدهور نوعية المياه بآثار ضارّة في الأراضي الزراعية، إذ تُؤثِّر ملوحة المياه ومكوّناتها على صلاحيتها للريّ. وتُعَدّ نوعية مياه الريّ مؤشّرًا مهمًّا للإنتاج الزراعي، لكنَّها لا تعتمد حصرًا على تركيبة المياه، بل ترتبط أيضًا بخصائص التربة، والظروف المناخية، ونوع المحاصيل ومدى تحمُّلها للملوحة، إضافةً إلى كمّية المياه المُستخدَمة في الريّ.

بالتالي، ساهمَ ارتفاع ملوحة المياه وتلوّثها في فقدان صلاحيتها للري وتدهور الإنتاج الزراعي وزيادة ملوحة التربة. وتُظهِر بيانات المواد المذابة الكلّية (TDS) أنَّها قد تجاوزت الحدود المقبولة لعدد من المحاصيل، إذ وصلت في بعض المناطق مثل واسط وميسان والفاو إلى مستويات أعلى من 2100 ملغم/لتر، ممّا يُعَدّ غير مناسب للريّ (الأسدي، 2024).

بلغت المساحات المتصحّرة نحو 100,949.7 كلم²، مع وجود 342,221.2 كلم² إضافية مهدّدة بالتصحّر (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023). وبسبب هذا التدهور، انخفضت نسبة الأراضي المرويّة من الأنهار من 72% عام 2015 إلى 18% عام 2022، في حين ارتفعَ الاعتماد على الريّ الديمي إلى 52%، بعد أن كانَ 7%، كما زادَ الاعتماد على المياه الجوفية من 21% إلى 25% خلال السنوات نفسها، في حين بقيت أنظمة الريّ الحديثة محدودة إذ تغطّي 17% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016، 2023). وساهمت التغيُّرات المناخية وقلّة الأمطار وزيادة التبخّر، إلى جانب تجريف الأراضي وتحويلها إلى استخدامات سكنية وتجارية وصناعية، في انخفاض المساحات الزراعية، فيما أدّى جفاف الأراضي الرطبة مثل الأهوار والبحيرات إلى فقدان مساحات كبيرة من الغطاء النباتي الطبيعي وتدهور التنوّع الحيوي.

لم يقتصر تأثير فقدان الأراضي الرطبة على غطائها النباتي، بل امتدَّ إلى تقلّص مساحتها المائية بسبب تعرُّضها لحالات الجفاف الشديدة. فتُمثِّل أهوار جنوب العراق نظامًا بيئيًا متكاملاً يعود إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وتُعَدّ من أكبر المناطق الرطبة في الشرق الأوسط، وقد أُدرِجَت ضمن اتّفاقية رامسار عام 2008 (Ramsar, 2025)، وفي لائحة التراث العالمي عام 2016 (UNESCO/CPE, 2025).

تتكوّن الأهوار من ثلاث مناطق رئيسية: هور الحويزة، والأهوار الوسطى، وهور الحمار، بالإضافة إلى أهوار ثانوية. في عام 1970، بلغت مساحة الأهوار الدائمة حوالي 8926 كلم²، لكنَّها تراجعت إلى 1296 كلم² في عام 1999 نتيجة خطّة تجفيف الأهوار لأسباب سياسية. وبعد عام 2003، أسهمت جهود السكّان المحلّيين في إنعاش الأهوار، ممّا أعادَ الحياة البيئية. وارتفعت المساحة إلى 2507 كلم² في 2010، ثمّ إلى 6198 كلم² في 2020 (الزبيدي، 2022).

وفي ظلّ التغيُّرات المناخية وقلّة الإطلاقات المائية من دول المنبع وسوء إدارة الموارد المائية الداخلية، ونظرًا لطبيعة الأهوار الجغرافية المتمثّلة بالمساحات الواسعة والضحلة، باتت أكثر عُرضة للتبخّر، فتحوّلت بعض الأهوار من دائمة إلى موسمية، أو جفّت مساحات واسعة منها بشكل دائم.

ما زالت الأهوار تُعاني من تدهور بيئي واضح (الشكل 7). وأدّى احتواء بعض مناطق الأهوار على ثروات طبيعية باطنية مثل النفط إلى فرض سيطرة حكومية على تلك المناطق وتجفيفها بهدف استخراج النفط، كما

هو الحال في هور الحويزة الذي أُحيلَ إلى شركة نفطية وتمَّ تحويله إلى حقل نفطي، مع منع سكّان الأهوار من الدخول أو ممارسة الصيد في تلك المناطق. تُشكِّل هذه الخطوة تهديدًا كبيرًا، لا سيّما وأنَّ الصناعة النفطية تتضمّن عمليات الحفر والتنقيب والانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، ممّا يُعرِّض بيئة الأهوار وسكّانها لمخاطر جسيمة.

الشكل 7: صورتان لهور الحويزة خلال عام 1976 وعام 2000

1976

2000

المصدر: (خلف، 2018)

تُعَدّ بحيرة ساوة من المظاهر الطبيعية المميّزة على سطح العراق، ويُعزى ذلك إلى تكوينها الفريد من نوعه، إذ تقع في منطقة صحراوية وتعتمد في تغذيتها على المياه الجوفية التي تصلها عبر الشقوق والصدوع الأرضية. تعرّضت البحيرة إلى الجفاف وفقدان مناسيبها خلال العقود الأخيرة بسبب جفاف العيون المائية التي تعمل على تغذيتها. أمّا مياهها فهي مالحة غير صالحة للاستخدامات المختلفة، ومنها الزراعية (الخزاعي، 2024).

أدّى الجفاف وتدهور الموارد المائية، لا سيّما في المناطق الجنوبية، إلى تراجُع الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل كبير، الأمر الذي انعكسَ مباشرةً على حياة السكّان المحلّيين الذين يعتمدون على أنشطة معيشية مرتبطة بالمياه، مثل الزراعة والصيد وتربية المواشي. وأسهمَ الجفاف وارتفاع الملوحة في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية.

في الوقت الحاضر، بسبب وضوح آثار التغيُّرات المناخية في المناطق الجنوبية، برزت ظاهرة الهجرة في هذه المناطق نتيجة فقدان الأراضي الزراعية وندرة المياه. وقد تمَّ تسجيل نحو 13,949 نازحًا بسبب التغيُّرات المناخية خلال الفترة 2021-2024، من بينهم 8,158 نازحًا بسبب التصحّر و5,294 نازحًا بسبب الجفاف و497 نازحًا بسبب شحّ المياه (الجهاز المركزي للإحصاء، 2024). وإذا استمرّت الأوضاع على هذا النحو أو ساءت، قد يمتدّ تأثيرُها إلى مناطق وسط العراق وشماله. وتُشير التقديرات إلى أنَّ نحو 4 ملايين شخص سيكونون معرّضين للنزوح بسبب الجفاف بحلول عام 2030 (UNICEF, 2021a).

تُعَدّ النساء، خصوصًا في المناطق الريفية والأهوار في العراق، من الفئات الأكثر تضرُّرًا من التغيُّرات المناخية والجفاف، وذلك نظرًا لاعتماد سُبُل معيشتهنّ على الزراعة وتربية المواشي. وقد أسهمَ تراجُع الإنتاج الزراعي والحيواني في انخفاض دخل الأُسَر، ما دفعَ العديد منها إلى سحب الفتيات من المدارس نتيجة العجز عن تغطية نفقات التعليم، أو توجيههنّ نحو العمل المنزلي والزراعي لتعويض النقص في اليد العاملة، ممّا أسفرَ عن تقليص فُرَص الفتيات في الحصول على التعليم.

وأفرزت الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تغيُّر المناخ ممارساتٍ اجتماعية سلبية، مثل تزويج القاصرات بهدف تقليل الأعباء المعيشية، وفي بعض الحالات فرض تزويج الأختَيْن معًا.

لا تقتصر هذه الآثار على المناطق الريفية، بل تمتدّ إلى النساء المُهاجِرات نحو المُدُن، حيث يُواجِهْنَ تحدّياتٍ مُضاعَفة لناحية التَكيُّف مع بيئة اقتصادية جديدة تتطلّب مهارات ومؤهّلات لا يمتلكْنَها غالبًا. ويدفعهنّ هذا الواقع إلى العمل في وظائف مُرهِقة بأجور منخفضة، ممّا يزيد من هشاشتهنّ الاقتصادية والاجتماعية في السياق الحضري.

لم تقتصر انعكاسات الأزمة المائية على الجوانب البيئية والمعيشية، بل امتدّت إلى الساحة السياسية والأمنية. فقد ارتبطت المياه بعدد من أشكال الصراع، منها النزاعات على الحصص المائية بين المحافظات، والخلافات بين المزارعين على الموارد. ويُعَدّ حوضا دجلة والفرات من بين أبرز 5 أحواض في العالم من حيث معدّل حوادث استخدام المياه كسلاح، في حين يحتلّان المرتبة الأولى من حيث عدد القتلى خلال هذه الأحداث (Mueller et al,. 2021).

وتُعَدّ احتجاجات البصرة في صيف 2018 مثالاً بارزًا على العلاقة المباشرة بين تدهور خدمات المياه وتفاقم السخط الاجتماعي. فتسبّبت زيادة الملوحة والتلوّث في حالات تسمُّم جَمَاعي أشعلت اضطرابات واسعة النطاق. كذلك، أدّت موجات النزوح إلى ضغطٍ متزايد على الخدمات والبنى التحتية في المُدُن، ممّا أسفرَ عن نزاعات عشائرية وتوتّرات اجتماعية. فضلاً عن ذلك، ساهمَ جفاف الأراضي الرطبة في نشوء نزاعات محلّية حول ملكية الأراضي الجديدة نتيجة انحسار المياه، الأمر الذي عزَّزَ من حدّة الصراعات في المجتمعات الريفية.

تُؤكِّد هذه المعطيات أنَّ تدهور الموارد المائية في العراق لم يعُد مجرّد قضية بيئية أو تنموية، بل تَحَوَّلَ إلى عامل مركزي يمسّ الأمن الغذائي والاجتماعي والسياسي للبلاد، ويُهدِّد بزيادة النزاعات الداخلية والهجرة والنزوح في ظلّ استمرار التغيُّرات المناخية والضغوط الإقليمية على موارد المياه.

06

دور منظّمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقّ المياه:

شهدَ العراق بعد عام 2003 انفتاحًا ملحوظًا على المنظّمات الدولية التي قدّمت دعمًا ماديًا لمنظّمات المجتمع المدني المحلّية من أجل تعزيز قدرتها على الدفاع عن الحقوق المدنية والبيئية. ولكنَّ هذا الدعم قوبلَ بسوء استغلال في عددٍ من الحالات، إذ نشأت منظّمات شكلية اقتصرَ دورُها على استلام التمويل بدون ممارسة أنشطة حقيقية أو ترك أثر فعليّ على أرض الواقع.

ومع تفاقُم آثار التغيُّرات المناخية وشحّ المياه، برزت بعض المبادرات الجادّة لمنظّمات مدنية بيئية محلّية، رغم غياب الدعم الرسمي. تمثّلت هذه الجهود في إجراء أبحاث علمية، وتنظيم دورات تدريبية وحملات توعية، والمشاركة في المحافل الدولية، إضافةً إلى إقامة شراكات مع منظّمات دولية. وعلى الرغم من محدودية هذه الجهود مقارنةً بنظيراتها في دول أخرى، إلاَّ أنَّها تُظهِر نموًّا تدريجيًا.

يُعزى بطء تطوُّر المجتمع المدني البيئي في العراق إلى عدّة عوامل، أهمّها أنَّ فترة ما بعد 2003 مثّلت مرحلة تأسيسية لعمل المنظّمات، بعد عقود من القمع السياسي الذي قيَّدَ النشاط المدني. كذلك، فإنَّ نقص المتطوّعين يُشكّل تحدّيًا أساسيًا نتيجة المخاوف الأمنية الناتجة عن التهديدات المستمرّة التي تطال النشطاء البيئيين، بما في ذلك الخطف والاغتيال من جهات غير معروفة. يُشكّل هذا الواقع الأمني الهشّ عائقًا كبيرًا أمام تطوُّر منظّمات المجتمع المدني وفاعليّتها في أداء دورها البيئي والمجتمعي في العراق.

07

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

» شهدت الخصائص المناخية في منطقة مجرى نهرَيْ دجلة والفرات تغيُّرات واضحة خلال الفترة 1980–2020، تمثّلت بارتفاع تدريجي في درجات الحرارة في عدد من المحافظات العراقية، وتراوُح المعدّل العام بين 20.1°م في الأنبار و26.5°م في البصرة. في المقابل، سجّلت معدّلات الأمطار السنوية اتّجاهًا تنازليًا إذ انخفضت من 2904.6 ملم/سنة في الموصل إلى 147.0 ملم/سنة في البصرة.

» أسهمت التغيُّرات المناخية، إلى جانب المشاريع المائية في دول الجوار وسوء الإدارة المحلّية للموارد المائية، في حدوث تفاوت واضح في التصاريف المائية للأنهار العراقية خلال الفترة 1980–2020. فقد بلغَ معدّل تصريف نهر دجلة 302.75 م³/ثا في واسط و384.8 م³/ثا في ميسان، فيما سَجَّلَ نهر الفرات تصاريف تراوحت بين 535.4 م³/ثا في الأنبار و226.3 م³/ثا في الناصرية، بينما بلغَ تصريف شطّ العرب 441.5 م³/ثا.

» ارتفعت تراكيز الأملاح الذائبة الكلّية (TDS) في مياه الأنهار، حيث تراوحت بين 431 و630 ملغم/لتر في نهر الفرات، وبين 752 و821 ملغم/لتر في نهر دجلة، في حين سَجَّلَ شطّ العرب أعلى التراكيز، وبلغَ 26484 ملغم/لتر في الفاو، ممّا يعكس تدهورًا بيئيًا خطيرًا.

» أسفرَ التدهور الهيدرولوجي عن تراجُع في إنتاجية الأراضي الزراعية وجفاف أجزاء واسعة من الأراضي الرطبة، الأمر الذي ساهم في موجات هجرة من الريف إلى الحضر.

» ضعف دور منظّمات المجتمع المدني نتيجة الضغوط السياسية، ممّا حدَّ من قدرتها على المساهمة الفاعلة في مواجهة الأزمات البيئية.

التوصيات:

» نوصي بضرورة سعي الدولة العراقية إلى إدارة تحدّيات ملفّ المياه الخارجية، ولا سيّما سياسات دول المنبع، للحدّ من تأثيرها السلبي على حقوق العراق المائية، وذلك من خلال تبنّي رؤية استراتيجية واضحة وسياسات فعّالة، وتشكيل فريق تفاوضي متخصّص قادر على استيعاب الأزمة وإدارتها بكفاءة.

» استخدام أدوات الضغط الاقتصادية، كوسيلة تفاوضية مع دول الحوض، لا سيّما تركيا وإيران، لضمان حصول العراق على حقوقه المائية.

» رفض السياسات الأحادية المتعلّقة ببناء السدود على الأنهار المشتركة، لما لها من آثار سلبية على الأمن المائي العراقي.

» وضع خطط لحماية الأراضي الرطبة، كالأهوار والبحيرات الطبيعية، ضمن إطار التنمية المستدامة.

» تطوير مصادر جديدة للمياه غير التقليدية، مثل حصاد مياه الأمطار، وتحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحّي وإعادة استخدامها، لسدّ النقص الحاصل في الموارد المائية.

» تفعيل القوانين الخاصّة بإدارة الموارد المائية وتطبيقها، لضمان استخدامها بشكل عادل ومستدام، وتنفيذ برامج توعوية تهدف إلى ترسيخ ثقافة ترشيد استهلاك المياه لدى المواطنين.

» تبنّي استراتيجية وطنية شاملة تضمن الحقّ في الحصول على المياه لجميع المواطنين بشكل عادل ومنصف.

» إيقاف جميع أشكال التجاوزات على الأنهار، سواء التي تؤدّي إلى التلوّث أو التي تؤدّي إلى الهدر، من خلال سنّ قوانين صارمة ورادعة.

» تمكين الجهات التنفيذية من اتّخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لمكافحة التجاوزات التي تطال الموارد المائية.

» ضمان التوزيع العادل للحصص المائية بين المحافظات، والحدّ من التجاوزات على حصص المحافظات الأخرى، خاصّةً في جنوب العراق، مثل الناصرية والعمارة والبصرة.

» إقرار استراتيجية وطنية للقطاع الزراعي تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن المائي كأحد أولوياتها الأساسية.

» استصلاح أراضي زراعية جديدة من أجل تنمية الإنتاج الزراعي واستخدام طرائق ريّ حديثة للتقليل من حجم الاحتياجات المائية الزراعية.

» زراعة محاصيل ملائمة لنوعية المياه المتوفّرة، مثل المحاصيل المُقاوِمة للملوحة في بعض مناطق جنوب العراق، وتشجيع الزراعة البيئية فيها، من أجل تلطيف المناخ، وتثبيت التربة، والحدّ من العواصف الغبارية.

» الحدّ من الهدر الحاصل في استخدام المياه الصالحة للشرب في القطاع الصناعي والنفطي، خاصّةً عبر تطبيق نُظُم إدارة فعّالة للمياه.

» تحويل ملفّ المياه إلى ملفّ سيادي يمسّ الأمن الوطني العراقي، لما له من أهمّية استراتيجية في استقرار البلاد.

» دعم منظّمات المجتمع المدني وتمكينها من المشاركة في تحقيق الأمن المائي والغذائي في البلاد.

» الحدّ من التوسُّع العمراني الأفقي، وتشجيع التوسُّع العمودي للمُدُن من أجل استيعاب النموّ السكّاني المتزايد، والحفاظ على الأراضي الزراعية، ومنع تحويلها إلى استخدامات عمرانية.

» الحدّ من الأنشطة التي تضرّ البيئة والتي تُسهِم في ارتفاع درجات الحرارة والتغيُّر المناخي، مثل الانبعاثات الناتجة عن المنشآت النفطية، وتقليل استيراد وسائل النقل المُعتمِدة على الوقود الأحفوري.

08

الشكر والتقدير:

أُعــرب عـن خـالـص شـكـري وامـتـنـانـي لـ «شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية» على دعمها وتمويلها لهذا التقرير، ومساهمتها القيّمة في تعزيز دور منظّمات المجتمع المدني وتمكينها في المنطقة العربية. وأتقدّم بالشكر إلى «جمعية حماة نهر دجلة» على دعمها المستمرّ الـذي ساهمَ في إتمام مسيرة العمل على التقرير. وأخـصّ بالشكر الأستاذ الدكتور صفاء عبد الأمير الأسـدي، الباحث الأكاديمي المختصّ في الـمـوارد المائية من جامعة البصرة، على تقييمه العلمي للتقرير وتقديم ملاحظاته القيّمة. ولا يفوتني أن أعبّر عن تقديري لجميع الحضور في الجلسات التشاورية لمشاركتهم الفاعلة وإبداء آرائهم الثمينة التي كانَ لها أثر كبير في رفع جودة التقرير وتحقيق نجاحه.

المراجع

* الأسدي، صفاء عبد الأمير رشم (2024)، الهيدرولوجيا والموارد المائية، دار المعارف للكتب الجامعية، بيروت.
* الجهاز المركزي للإحصاء (2016)، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشّرات الزراعية)، قسم إحصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
* الجهاز المركزي للإحصاء (2024)، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشّرات الزراعية)، قسم إحصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
* الجهاز المركزي للإحصاء (2024)، الإحصاءات البيئية للعراق (كمّية ونوعية المياه)، قسم إحصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
* الحسني، حسام عبد الكريم، تدهور الموارد المائية في نهر الفرات ضمن قضاء المدينة وانعكاساته الطبيعية والبشرية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
* حمودي، مظفر عبود، عيادة، ماجد جاسم (2015)، الأراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها - مشاكلها والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، أيلول.
* منظمة البرلمان العراقي (2021)، خارطة الطريق: حوار المياه - رؤية مستدامة لإدارة الموارد المائية في العراق.
* الحميداوي، عقيل عبّاس (2023)، التنبّؤ ببعض العناصر والمظاهر المناخية في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
* الخزاعي، فارس سالم (2024)، الخصائص الهيدولوجية لنهرَيْ دجلة والفرات ضمن محافظتَيْ واسط والمثنى وأثرها الزراعي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق.
* خلف، بتول حسين (2018) أثر التغيُّر المناخي على انحسار مياه أهوار جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية / ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق.
* رشيد، عبد اللطيف جمال (2017)، الموارد المائية في العراق، ط1، پيره ميرد، العراق، السليمانية.
* الزبيدي، إيمان عقيل (2022)، تباين الإمكانات المائية لإدامة الأهوار في جنوب العراق - رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
* العسّاف، نزار ذياب، علي، سماحة صالح (2024)، التبادل التجاري العراقي - التركي للمدّة (2004-2021) وآفاقه المستقبلية في ظلّ مشاهد بديلة، مجلّة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة للدراسات والبحوث التربوية والإنسانية – الدنمارك، العدد 22، 13/01.
* الفضلي، زهرة ثائر أحمد (2024)، أثر تدهور الموارد المائية على إعادة تقييم الاتّفاقيات الدولية المتعلّقة بالأنهار العابرة للحدود، شطّ العرب - دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق.
* قاشا، الأب سهيل (2007)، شريعة حمورابي، ترجمة محمود الأمين، ط1، دار الوراق للنشر المحدود، لندن.
* معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (2023)، الخيارات التشريعية لقانون المياه في العراق، أيلول.

* Abdi, Mahnaz (2025), Iraq, 2nd top destination of Iranian non-oil goods in a year, Tehran Times, 8-4. Link
* AL - Asadi, S.A.R.A (2017) The future of fresh water in shatt AL -Arab River (Southern Iraq), Journal of geography and geology, vol 9 No2, Published by Candian Center of science and Education.
* Al-Ansari, N., Adamo, N., Hachem, A.H., Sissakian, V., Laue, J. and Abed, S.A. (2023) Causes of Water Resources Scarcity in Iraq and Possible Solutions. Engineering, 15, 467-496.
* Al-Asadi SAR, Alhello AA (2019), General assessment of Shatt Al-Arab River, Iraq International Journal of Water 13.
* FAO (2004), Plan Master Resources Water national a of drafting the to Support 2004.
* Haddad, G., SzéleS I., & ZSarnóczaI, J. S. (2013). Water management development and agriculture in Syria, Bull. of the Szent István Univ., Gödöllő, 2008, Social Sciences, Szent István University, Gödöllő, Hungary, 183-194.
* Iraq Energy Institute (2018), Towards Sustainable Water Resourcer Management In Iraq, IEI, 300818.
* Jaradat, A. A. (2002). Agriculture in Iraq: Resources, Potentials, Constraints, and Research Needs and Priorities,
* Mueller, André, Adrien Detges, Benjamin Pohl, Michelle Helene Reuter, Luca Rochowski, Jan Volkholz, and Eckart Woertz (2021), Climate change, water and future cooperation and development in the Euphrates-Tigris basin, cascades, Report, November
* OPEC (2025), annual statistical. Link
* Ostrom, E. (1990). Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action. Cambridge: Cambridge University Press.
* Ramsar (2025), country, profile. Link
* Republic of Turkey (2009),Turkey Water Report, General Directorate of State Hydraulic Works, Turkey, 52 P.
* UNESCO/CPE (2025), World Heritage List. Link
* UN-ESCWA B (2013) Inventory of shared water resources in Western Asia: Chapter 6 Jordan River Basin. United Nations Economic.
* UNICEF (2021a), Running Dry: The impact of water scarcity on children in the Middle East and North Africa. August 2021.
* United Nations)2003), Economic and Social Council, General Comment No. 15, Twenty-ninth session Geneva, 11-29 November, Agenda item 3.
* World Bank (2025), World Development Indicators. Link

تعمل **شبكة المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة للتنمية** في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250 منظّمة مجتمع مدني من خلفيّات مختلفة) و 25 عضو من منظّمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان